EP

UNEP/EA.5/HLS.1

Distr.: General
7 March 2022

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الخامسة
الجزء رفيع المستوى
نيروبي (مختلطة)، 22 و23 شباط/فبراير 2021
و28 شباط/فبراير–2 آذار/مارس 2022

الإعلان الوزاري لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة

تعزيز الإجراءات المتعلقة بالطبيعة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

1 - لقد اجتمعنا، نحن وزراء البيئة في العالم، في نيروبي، كينيا مع ممثلي المنظمات الدولية، والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في الدورة الخامسة المُستأنفة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، في ظل ظروف استثنائية فرضتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بهدف عاجل يتمثل في تعزيز إجراءات الطبيعة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2 - ونؤكد مجدداً جميع المبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، والتزامنا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، مع مساهمة جمعية الأمم المتحدة للبيئة في التنفيذ الفعال للبُعد البيئي للتنمية المستدامة بطريقة متكاملة.

3 - ونحن على استعداد لبذل قصارى جهدنا للقضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية في جميع أنحاء العالم، ونرحب بقرار جمعية البيئة لإنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية.

4 - ويساورنا قلق بالغ إزاء الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19 على حياة البشر وصحتهم، والاقتصادات والمجتمعات، مما يهدد قدرتنا على تحقيق التنمية المستدامة، وندرك أننا سنواجه مخاطر متزايدة من الجوائح والتهديدات الصحية الأخرى في المستقبل إذا واصلنا ممارسة الأنماط الحالية للتفاعل مع الطبيعة وإذا ما اتبعنا نهج صحة واحدة (One Health) والنُهج الشمولية الأخرى ذات الصلة عند المضي قدماً.

5 - وندرك أن وجود بيئة نظيفة وصحية ومستدامة أمر مهم للتمتع بحقوق الإنسان ولتحقيق التنمية المستدامة في جميع أبعادها، وأن رفاه البشرية يعتمد على الطبيعة ومن ثم قدرتنا على الاستخدام المستدام لخدمات النظم الإيكولوجية التي تقدمها واستعادتها وحمايتها من أجل القضاء على الفقر، والقدرة على الصمود، وصحتنا، واقتصاداتنا، وفي نهاية المطاف وجودنا.

6 - ونلاحظ بقلق بالغ النتائج التي توصل إليها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والتي تفيد بأن الطبيعة تواجه ضغطاً شديداً من الأنشطة البشرية، ونشدد على الحاجة العاجلة لوقف التدهور العالمي للتنوع البيولوجي وتجزئة الموائل، وهي ظواهر غير مسبوقة في تاريخ البشرية، تتمثل دوافعها الرئيسية غير المباشرة والمباشرة في التغيرات في استخدام الأراضي والبحار، والاستغلال المباشر للكائنات، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وتغير المناخ، والأنواع الغريبة الغازية، وتلوث المحيطات والمياه العذبة والهواء والتربة.

7 - ونشعر بقلق بالغ إزاء أثر تدهور الأراضي، والتصحر والجفاف، ولا سيما في أكثر البلدان ضعفاً، وندرك أن الممارسات التي تستعيد الأراضي والتربة وتهدف إلى تحقيق التعادل في تدهور الأراضي لها القدرة على إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية إيجابية، وحماية النظم الإيكولوجية، وتيسير التكيف مع المناخ، والعمل كعوامل تعجّل تحقيق عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة؛ وندرك العمل الذي تضطلع به اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في هذا الصدد ونتطلع إلى الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المقرر عقدها في أبيدجان، كوت ديفوار في أيار/مايو 2022.

8 - ونلاحظ بقلق بالغ أيضاً أن غاية عام 2020 بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، المتفق عليها في إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، لم تتحقق. وتظل الإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية والنفايات تشكل تهديداً للبيئة وصحتنا، وتفاقمت أكثر فأكثر بسبب جائحة كوفيد-19 من خلال الاستخدام الواسع النطاق للمواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد والمواد الكيميائية المطهرة، وكذلك بسبب التحديات الاقتصادية.

9 - وندرك الحاجة إلى إحداث تغييرات تحويلية ومنهجية، وإلى سياسات تتصدى لعدة تحديات بيئية واقتصادية واجتماعية في وقت واحد، عن طريق إعادة توجيه التدفقات المالية لخدمة تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال اتباع نُهج شمولية مبتكرة تقدّر بالفعل قيمة الطبيعة.

10 - وسنعتمد على قوة الابتكار والعلم والتكنولوجيا، وبناء القدرات والاستثمار في التكنولوجيات الخضراء والمستدامة، التي تُظهر أن الحلول موجودة أو يمكن إيجادها لإفادة جميع البلدان، ونعيد التأكيد على أهمية الشراكات المخصصة بين بلدان الشمال والجنوب، وبين بلدان الجنوب، وشراكات التعاون الثلاثي من أجل التنمية، والتزامنا القوي بالتعددية والتضامن الدولي.

11 - ونرحب بنتائج الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك اعتماد ميثاق غلاسكو للمناخ، الذي يؤكد على الحاجة العاجلة إلى أن تزيد الأطراف جهودها لخفض الانبعاثات جماعياً من خلال تعجيل العمل وتنفيذ تدابير التخفيف المحلية، والدور الحاسم لحماية الطبيعة والنظم الإيكولوجية وحفظها واستعادتها في تقديم فوائد للتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره، مع كفالة تقديم الضمانات الاجتماعية والبيئية. ويحث ميثاق غلاسكو للمناخ الأطراف من البلدان المتقدمة على تقديم دعم معزز، بما في ذلك من خلال الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، لمساعدة الأطراف من البلدان النامية فيما يتعلق بالتخفيف والتكيف على حد سواء، استمراراً لالتزاماتها الحالية بموجب الاتفاقية واتفاق باريس، ويشجع الأطراف الأخرى على تقديم هذا الدعم أو الاستمرار في تقديمه طواعية. ويقر الميثاق أيضاً بأهمية كفاية التمويل في مجال التكيف وإمكانية التنبؤ به، بما في ذلك قيمة صندوق التكيف في تقديم دعم مخصص لأنشطة التكيف. ونحن ملتزمون بنجاح الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقدها في مصر في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، والتي تواصل تعزيز العمل العالمي للتصدي لتغير المناخ.

12 - ونرحب بعقد الجزء الأول من الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في كونمينغ، الصين في عام 2021 تحت العنوان الذي اقترحه البلد المضيف، وهو ''الحضارة الإيكولوجية: بناء مستقبل مشترك للجميع على كوكب الأرض''. وندعو إلى إطار عالمي طموح وتحويلي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 لاعتماده في الجزء الثاني من الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف الذي يتضمن، من بين أمور

أخرى، مجموعة من الغايات والأهداف الواضحة والقوية التي يدعمها التمويل المتزايد وآليات الإبلاغ والاستعراض المعززة كأداة رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورؤية عام 2050 لاتفاقية التنوع البيولوجي المتمثلة في العيش في انسجام مع الطبيعة.

13 - ونرحب بالدورة الخاصة القادمة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة المقرر عقدها في 3 و4 آذار/مارس 2022، ونعرب عن تأييدنا لها، والتي سيكون موضوعها الرئيسي ''تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تنفيذ البُعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030'' للاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة من جانب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، كفرصة تاريخية للتفكير في مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الماضي والحاضر والمستقبل بوصفه السلطة البيئية العالمية الرائدة التي تضع جدول الأعمال البيئي العالمي وتعزز التنفيذ المتسق للبُعد البيئي للتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة وتعمل كمناصر رسمي للبيئة العالمية.

14 - ونلتزم بتعزيز الانتعاش الشمولي والمستدام، والانتقال الأخضر والعادل، بهدف تنشيط اقتصاداتنا وسبل عيشنا والقضاء على الفقر؛ من خلال تعميم الشواغل المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ والتلوث في سائر السياسات والأدوات؛ والاستفادة من مسارات الاقتصاد الأخضر التي تركز على النظم الإيكولوجية والإدارة القائمة على المعارف؛ واستخدام نُهج تراعي الاعتبارات الجنسانية ومعالجة حالات انعدام المساواة؛ والحد من انبعاثات الكربون والغازات غير الكربونية مع التكيف مع تغير المناخ وأثره بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس.

15 - ونؤكد من جديد التزامنا بعقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم الإيكولوجية، ونتعهد بالعمل عبر قطاعات ومستويات الحكومة، وفيما بين الحكومات، لوقف فقدان النظم الإيكولوجية وتدهورها وتجزئتها، مع التركيز على المجالات التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للتنوع البيولوجي؛ والاستخدام المستدام للأراضي والبحار والمياه، والإدارة الفعالة للمناطق المحمية والمتنزهات وتصميمها بنشاط، وحماية الموائل وأنواع الطبيعة والنظم الإيكولوجية الضعيفة بشكل خاص، وتعزيز الترابط الإيكولوجي والتصدي لإزالة الغابات وتجارة الأخشاب غير المشروعة والاتجار بالأحياء البرية، والتعدين غير القانوني والضار بيئياً، وصيد الأسماك غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والجرائم والنزاعات، وغير ذلك من الأنشطة غير المستدامة التي لها أثر خطير على البيئة.

16 - ونلتزم بتعزيز حفظ الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام وإدارتها، والنهوض بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك من خلال نُهج سياسات الكفاءة في استغلال الموارد والاقتصاد الدائري، وبتطبيق الأساليب المناسبة لتقييم الطبيعة وتقييم المخاطر المتعلقة بالطبيعة عند وضع السياسات.

17 - وسنعمل على دعم وتعزيز النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية والحلول القائمة على الطبيعة، بما في ذلك عن طريق الحد من إزالة الغابات وتدهور الغابات، وحماية الأراضي والتربة والنظم الإيكولوجية المتدهورة وحفظها وإدارتها المستدامة واستعادتها، فهي تزودنا بالغذاء والماء والطاقة وهي موائل للتنوع البيولوجي وتمكّن من تخزين الكربون وعزله، وهو ما يقدم فوائد متعددة عبر المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويعزز جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

18 - وندرك أهمية أفضل العلوم المتاحة للعمل الفعال ووضع السياسات بشأن تغير المناخ، والتنوع البيولوجي والتلوث، ونشدد على الحاجة الملحة إلى تعزيز الطموح والعمل فيما يتعلق بالتخفيف والتكيف والتمويل في هذا العقد الحرج.

19 - وسنعزز التخطيط الشامل لاستخدام الأراضي والمياه مع الإنفاذ الصارم على الصعيد الوطني باعتباره أداة مهمة للتنمية المستدامة، وسنشجع التعاون الدولي للمساعدة على تهيئة بيئة أعمال مواتية تحفز الاستثمار في الإنتاج المستدام وسلاسل القيمة.

20 - ونلتزم بالحفاظ على الحياة تحت الماء، واستعادة محيط نظيف وصحي وقادر على الصمود ومنتج قادر على توفير الغذاء وسبل عيش مستدامة، وتخزين الكربون، وسنقوم بذلك عن طريق تعزيز الجهود من أجل حماية محيطاتنا وبحارنا وبحيراتنا وأنهارنا ونظمنا الإيكولوجية الساحلية والمحافظة عليها وإدارتها على نحو مستدام، مع العمل على منع التلوث، بما في ذلك وفرة المغذيات والتلوث بالمواد البلاستيكية، ومنع ارتفاع مستوى سطح البحر واحترار المحيطات وتحمضها من خلال مواصلة مواءمة جهودنا مع اتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ونتطلع إلى تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمحيطات في لشبونة في عام 2022 ومؤتمر الأمم المتحدة للمياه في نيويورك في عام 2023.

21 - وسنواصل جهودنا المكرسة للعمل على حماية الطبيعة وصحة البشر من الآثار الضارة للمواد الكيميائية والنفايات، ودعم إطار طموح للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام 2020 في الاجتماع الخامس للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، مع الاعتراف بالتلوث باعتباره أحد الدوافع الرئيسية لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، والذي يتطلب بدوره منا منع التلوث الذي يسمم الأراضي والهواء والمحيطات والمياه العذبة.

22 - ونلتزم بالسعي والانضمام إلى شراكات جديدة ومبتكرة عبر القطاعات، وإشراك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، والعمل مع النساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ومع قطاعات الأعمال والمال والتعليم والعلوم، لوضع إجراءات للطبيعة وعكس الاتجاه الطويل الأمد الذي استمر سلبياً تجاه البيئة. ولذا، نرحب بجمعية الشباب البيئي التي عُقدت في نيروبي في شباط/فبراير 2022.

23 - ونرحب بالمعارف المكتسبة من التقييمات العلمية الأخيرة من المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والفريق الدولي المعني بالموارد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ونعتمد عليها، ونشجع على تعزيز التعاون بين الأفرقة العلمية. ونقر أيضاً بمساهمة خبرات ومعارف الشعوب الأصلية.

24 - ونتعهد بالتعاون عبر قطاعات ومستويات الحكومة، في إطار شراكة مع حكومات أخرى والجهات الفاعلة المحلية والقطاع الخاص للانتقال إلى نظم غذائية مستدامة، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، وبإلهام من نتائج قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية التي عقدت في نيويورك في عام 2021، بهدف تعزيز الأمن الغذائي والقدرة على الصمود، والتشجيع على الابتكار، مع الحد من الانبعاثات وفقدان التنوع البيولوجي واستخدام المياه العذبة.

25 - ونرحب بقيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتمديد ولاية إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (شبكة كوكب واحد) حتى عام 2030.

26 - وندعو إلى التنفيذ الحاسم والمناسب والمتسق للإجراءات والالتزامات الواردة في القرارات التي اعتمدتها جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة، وكذلك في وثائق نتائج الدورات السابقة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التي تعالج الأزمات الثلاثية لبيئتنا المشتركة – تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. وندرك دورنا، كوزراء للبيئة، في متابعة هذه الالتزامات داخل حكوماتنا والمساهمة في العمل المنسق عبر قطاعات ومستويات الحكومة وتعزيز التنفيذ الفعال.

27 - وندرك أن التنفيذ الفعال لهذه الإجراءات يتطلب أطراً قانونية وسياساتية تمكينية ومتسقة على جميع المستويات، وحوكمة رشيدة، وإنفاذ التشريعات. ونعيد التأكيد على التزامنا السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل، ونقر بالحاجة إلى وسائل تنفيذ فعالة تُعبأ لها بشكل عاجل الموارد من جميع مصادر التمويل، بما في ذلك المصادر المحلية والدولية ومصادر القطاعات الخاصة وكذلك المصادر المبتكرة بما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وكذلك من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة.

28 - وفي الختام، نرحب كذلك بالاجتماع الدولي القادم المعنون ''استكهولم بعد 50 عاماً: عافية الكوكب من أجل ازدهار الجميع – مسؤوليتنا، فرصتنا''؛ المقرر أن يُعقد في استكهولم، في 2 و3 حزيران/يونيه 2022 ونعرب عن تأييدنا له، من أجل مواصلة تسريع التحويل إلى مستقبل مستدام، ونطلب إلى المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بصفتها الأمينة العامة للاجتماع الدولي لاستكهولم بعد 50 عاماً، إحالة هذا الإعلان إلى كمُدخل من جمعية الأمم المتحدة للبيئة إلى ذلك الاجتماع.